

وفق معطيات المرحلة الراهنة

المواطنون بين متفائلين ومتشائمين ونداءاتهم للحكومة بحل المشاكل المؤجلة

بغداد: هاجد موجد

ما ان يجف جرح ويلتئم حتى ينزف آخر هذا هو حال الجسد العراقي وروحه التي ترسم في الافاق امالا لمستقبل أكثر أمنا واستقرارا ورفاهية وازاء ثنائية الالم وفي مكوناتها الشائكة والمعقدة تتولد اسئلة هنا وهناك في الشوارع العراقي عما يحصل في بلدهم من مشكلات لا حصر لها بعضها ترهلت من زمن النظام السابق واخرى جاءت من تداعيات سقوطه الا ان تلك الاسئلة التي تصاعدت وتيرتها بعد الانتخابات لم تكن تخلو من استثناءات ايجابية مست عافيتها قلوبا ظلت ولسنوات ملوال مفروسة في ظلمات الالم والحمران. وفي هذا الاستطلاع نتوقف عند بعض تلك الاسئلة التي طالما كانت نبراتها مرتفعة وطالما كان لصداها جدل يقول فيه العراقيون ما يشاؤون وهو أمر نكاد نبأس من حصوله في زمن الدكتاتورية البغيض.

سكنة المباني الحكومية

المواطن تكليف مهند يعمل ممرضا لفت انتباهنا حديثه مع زميل آخر له حول سكنة المباني الحكومية، وكان ممتعضا من وجود هذه العوائل في اماكن لا تصلح لسكن، وهو يأسف ان عامين مرا بعد سقوط النظام الا ان تلك العوائل ما زالت تعيش في وضع خطير لا يمكن السكوت عنه فقال: انا اعلم ان الوضع الامني مشكلة مهمة وهي من الاولويات التي لا بد من حلها ولكن ثمة مشكلات اخرى يمكن حلها بطرق لا علاقة للوضع الامني في تجنبها، بل على العكس ربما حل تلك المشكلات الجانبيه سيكون له اثر بالغ في تحجيم المشكلة الامنية فالأمن لا يمكن له ان يستتب من دون تعاون الشعب مع سلطات الدولة وهذا الامر لا يحدث الا بوجود ثقة بالدولة وسياستها وعدالتها. الا ان ما يحدث وللأسف ان مواطنين يشعرون بالظلم قد ينهائون في مساعدة الدولة ان لم يكونوا هم بطريقة اوبأخرى اداة بيد الإرهابيين والقتلة وأضاف: اننا كنت احدث مع زميلي عن مشكلة سكنة المباني الحكومية، هناك الاف العوائل يتخذون من تلك المباني المتضخمة والخربة مأوى لهم ولعوائلهم. وقد دعتهم اسباب كثيرة لهذا الاجراء، انا اعدده خطأ كبيرا من قبل تلك العوائل، ولكن الظروف المريرة التي مر بها العراق طوال سنوات من الزمن خلف الكثير من الظلم وكان على الحكومة الجديدة بكل تكويناتها بعد

مدير الموارد المائية في المثنى يكشف الحقيقة لـ (المدى)

هذه اسباب عدم تسلم المشاريع الاروائية المنفذة من قبل القوات الهولندية

تنفيذ المشاريع ليس أفضل من عدمه والمقاول هو المستفيد الاول

الارهاب والجرائم التي تحصل ضد ابناء شعبنا. حيث ان سرقة المال العام وتردي الخدمات تشكلان عائقا في نهوض البلد وارتقاؤه ومعالجة معاناة الناس. وان بعض هذه الاتهامات تأتي من نتائج العمل التي تنسم بالرداءة والضعف بالرغم من صرف المبالغ الكبيرة.

واذا ما قلت لمسؤول معين ان هناك فسادا ادريا وماليا في هذه الدائرة أو تلك فانه يدعوك إلى تقديم الدليل والبينة. وتلك معضلة لا يمكن اثباتها بسهولة الا اذا تعاون موظف له صلة بالمشروع او العمل. وهذا الموظف يعد من المستحيلات ليس لانه غير موجود أو ان جميع الموظفين سيتون بل هناك عدد كبير من العاملين في مؤسسات

مطلوب موظفين

الهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والاعلام

نعلن الهيئة الوطنية العراقية للاتصالات و الإعلام – وهي الهيئة المخولة حسب القانون بتنظيم الاتصالات ووسائلها الاتية:

١- ياحت:

على طالب الوظيفة أن يكون حاصلا على شهادة البكالوريوس في العلوم الإنسانية أو الاجتماعية، وتحتوي الإقتضية للمختصين في الإعلام او علم الاجتماع أو الاقتصاد.

2- مهنيين يرميجات ومهنيين إتصالات:

على طالب الوظيفة أن يكون حاصلا على شهادة بكالوريوس هندسة البرمجيات أو هندسة الإتصالات أو أعلى منها وأن يكون لديه خبرة تخصصية لاقل عن ٥ سنوات في هذا المجال وتعطى الإقتضية لمن له العلم وخبرة في (ASP، net) و (SQL Server 2000).

3- إداريين:

على طابئ الوظيفة أن يكون حاصلا على شهادة البكالوريوس أو أعلى منها في مجال الإدارة وأن تكون لديه مسانسة لاقل عن ٥ سنوات في المجال المذكور.

على الراغبين في التقديم لهذه الوظائف إرسال سيرتهم الذاتية على

البريد الإلكتروني : viaamec@nmc-mnaq.org

الإتصال بالرقم : ٠٠٩-٧٢٨

آخر موعد لقبول الطلبات هو ٢٤ آذار ٢٠٠٥



زالت له اليد الطولى في قرارات الحكومة، ولا كيف نفسر ان حكومة عراقية تعيش في العراق وتشاهد وتعلم ما يعانيه الشعب من مصائب ومشكلات لا تعد ولا تحصى تفكر مثلا في منح يوم اضافي في عطلة الاسبوع بينما هي تعلم ان المواطن العراقي يعاني من تأخر وصول المواد الغذائية التي تعد الاساس في متطلبات الحياة لا سيما للأنسان العراقي الذي ما انفق يعاني من ازمات لا حصر لها على مدى ثلاثين عاما، كان الاجدر بالحكومة ان تفكر بذلك ، أو مثلاً مشكلة تأخر تشكيل الحكومة الجديدة التي زحف المواطنون لانتخابها بين اصوات الانصجارات ووعيد القتل والأرهابيين. انا لا اخفي تفاولي بالمستقبل الذي لا بد أنه سيكون عظيما بأشراقاته الكثيرة ولكن ثمة مشكلات تأخر التفكير بحلها، وهي مشكلات اساسية يكمن حلها بترسيخ الامن وعودة الثقة بين المواطن والحكومة تلك الثقة التي ظلت مهددة وللأسف حتى هذه اللحظة.

ضحايا النظام السابق

المشكلات تتشابه في ذهنية الإنسان العراقي ولكننا حرصنا على عدم تكرارها وانما كان سعينا ان نطرح اهمها وما هو

خمسـة وعشرين مليون دولار خصص لذلك الامر، ولكن هذه التصريحات مضى عليها أكثر من عام من دون ان يتبعها اجراء، وقد تقاجأت قبل أيام بأن هناك قانونا اعد في وزارة العدل يخص اولئك الضحايا سوف يعرض على الجمعية الوطنية للمصادقة عليه، ولنتأمل كم سيأخذ من الوقت ليتم تنفيذه بشكل عادل وحقيقي، العراقيون يتفهمون وهم صبيرون ولكن يجب ان تنتهي الاجراءات الروتينية التي لا تدعم سوى ارتفاع وتيرة عدم الاستقرار ومنح مجالات واسعة للحديث عن المظالم وعودة الظلمة، كان من المفترض ان يكون هناك اجراء سريع يملأ قلوب ضحايا صدام بالامل والفرح بدلا من ان نجعلهم يتربصون الانخار بينما هم لهم الاولوية لتذوق نعمة الحرية والرفاهية والكبرياء.

وصدق الحكومة

لعل ما قاله المواطن شكيب داود وهو اب لثلاثة اطفال ويعمل موظفا في وزارة الاشغال يعد رأيا متوازنا يقف على خلاف تشائمية الآراء التي تقول مشكلات متجذرة في حياة العراقيين في الوقت الراهن، فقد اشار إلى ان كل ما يحدث الان لا يوازي سلبيات وجرائم النظام السابق وأضاف: نعم توجد صعوبات في حياة العراقيين في المرحلة التي نحن بصدها ولكن على العراقيين ان لا ينسوا تلك السنوات المريرة التي مروا بها، كانت سنوات طويلة قضيناها في الحرمان والرعب والتشريد والتهجير ولطالما كان ذلك النظام يقوم بتلك الجرائم من دون اية وجهة حق، وما يحصل الان ليس بعيد عن تخطيط النظام نفسه في الحياة التي ستلحق العراقيين بعد زواله وكثيرا ما سمعنا من مجرميه تصريحات تؤكد انهم كانوا قدخططوا لتلك الجرائم التي افسدت الفرحة في حصولنا على حريتنا، الا اننا لا بد ان نواجه تلك المخططات بتكاتفنا معا وعلينا بالصبر والعصبر مثلما على الحكومة الجديدة ان تتفهم نصحياتنا التي يقينا ننزفها كل تلك السنوات، وان تعمل بصدق وتضع في اولوياتها ان تحل المشاكل الاساسية وان تسرع في حلها وان لا تجعل المشكلات التي يرى الشعب انها قادرة على حلها عقبة في طريق بناء الثقة بسياستها ، نحن نتفهم الظروف والمخاطر ولكن في الوقت نفسه ليس بوسعنا ان نעذر بعد ذلك من يريد ان يكرس سياسة التسوييف والمناورة على حساب صبرنا وتضحياتنا وننتهي ان لا يحصل ذلك.

مبالغ جديدة من الدائرة.

وأشار إلى ان المقاول التابع للهولنديين جلب أسوأ المواد الموجودة في السوق التي تعطلت بعد أيام وليس شعور. والمشروع الثاني هو تجهيز التآكلات في أكثاف نهر الفرات في منطقتي البركات وآل بولطيف بالحجر. فأن المقاول المتعاقد مع الهولنديين لم ينفذ العمل بموجب المواصفات المطلوبة. وبعد عدد من المقاءات والاجتماعات بين اللجنة المكلفة بالاشراف على المشروع من الدائرة مع الجانب الهولندي لم يتم التوصل إلى اتفاق لتحسين نوعية المواد المستخدمة. وكانت النتيجة ان رفضت الدائرة العمل على الرغم من قيام المقاول بتجهيز المشروع بـ (٢٥٦٠) من اصل (٢٣٠٠٠) من الحجر حيث كانت النوعية رديئة وجبسية تذوب بالمياه. وحين ابغنا القوات الهولندية خطياً بذلك لم يستجيبوا لطلبنا وعليه فقد اوقفنا العمل. وهذا المشروع تبلغ كلفته (٢٠) الف دولار.

وأضاف ان العمل الآخر هو مشروع ام الديش في ناحية الهلال وهو عبارة عن جمعية تعاونية نموذجية تم تجهيزها بكامل المعدات وبناء بناية لجمعية وتنفيذ قناة بطول (٨ك٨) مع جسرين لعدم انهيار السيارات. غير ان البناية كانت رديئة التنفيذ وخارجة عن المواصفات. والمقاول الخاص بالاعمال الترابية للقناة قام بتنفيذ (٤٥ الف م٣) من أصل (٨٠ الف م٣) وتسلم كامل المبالغ برغم تحفظ الدائرة المكتوب إلى قيادة القوات الهولندية ورفضها تسلم المشروع الذي كانت كلفته (٥٧) الف دولار. ولم تتسلم المشروع وقامت الدائرة بتقديم دعوى على المقاول في المحاكم العراقية بصحيفة.

التقاطم يفشل المشروع

وأكد المهندس علي عبد الحسين ان شروط العمل تتضمنمن الجهة المستفيدة والجهة الممولة والجهة المنفذة (المقاول). هذه الجهات ينبغي ان لا تتقاطع كي يصبح المشروع مطابقا للمواصفات. لهذه الاسباب لم تتسلم دائرة الموارد المائية المشاريع وينسحب الراي على مشاريع اخرى نفذت لدوائر اخرى لا تنطبق عليها المواصفات العلمية . لأسباب معروفة لا نود ذكرها علنا وهي تحمل رائحة الاتفاق بين هذه القوات التي بدأت بالانسحاب من السماوة عائدة إلى بلدها والمقاولين؟

في ضوء اختلاط الاوراق

كيف نقضي على الجريمة؟

الجريمة، اعتداء يعاقب عليه القانون. هكذا يعرفها علم الاجتماع .ومرتكب الجريمة شخص تعدى عمر الحدث (الذي هو دون مستوى النضج)، وهذا الأخير إذا ما ارتكب العمل نفسه، فسلوكه هذا يعد جنوحا، فيسمى (جانحا) وليس (مجرما) ويحاكم امام محكمة خاصة بالأحداث. ولأن مجتمعنا ومنذ سقوط الصنم، اختلطت فيه ظاهرتا الجريمة والجنوح، إذ ان مرتكبي هذه الاعمال الاجرامية ووفق المشاهدات وما تحصيه الجهات الامنية هم في الغالب لا تتجاوز اعمارهم (الثامنة عشرة)، هؤلاء تعدت جرائمهم الانحرافات الخلفية (كالسرقه والاعتداء وتخريب المحال والممتلكات واقلاق راحة الناس) إلى الاختطاف والاعتصاب والقتل العمد والجريمة المنظمة وهنا نجدنا مضطرين لاستخدام كلمة (الجريمة ، لنشير إلى عموم الظاهرة التي قشفت في المجتمع، حتى غدت مشكلة اجتماعية وامنية، هددت وتهدد كيان المجتمع الجديد. لقد عرّف العالم الاميريكي (روبرت ميرتون)، المشكلة الاجتماعية، بأنها: هوة كبيرة بين المعايير الاجتماعية والواقع الاجتماعي، الذي يرى الكثير من افراد المجتمع انه وضع مرفوض ولا بد من حشد الجهود لاصلاحه ومعالجته)...فمشكلة الجريمة وليدة تراكم الظروف والتجارب الاجتماعية المتساوية، التي امتد تأثيرها إلى فترات طويلة، بحكم الحروب وما سببته على المجتمع من مأس اجتماعية واقتصادية وخلاقية... فالجميع العراقي لم يعرف ولفترات طويلة ما عرفه في فترة الـ ٢٥ سنة الماضية، بعد ان أخل النظام السابق في منظومة القيم وقواعد السلوك، التي كانت تعد بمثابة منظمات للتعامل والتفاعل بين الافراد وفي كثير من الاحيان هي ضوابط مانعة للانحراف السلوكي...

وهذه المنظومة اصابها العطب والضمور من جراء التصديبة في اعادة اخلائها على وفق نهج النظام السابق الاخلاقي، مما اصاب الشعور الجمعي باضطرابيات أدت إلى الاختلال في استجابة الكثير من الحرومين وضحايا النظام (للمنظومة القيمة الجديدة) ، فتغير الكثير من المعايير القيمة. ولم يعد. لكل مجتهد نصيب، ومن طلب العلا لم يعد بحاجة إلى سهر الليالي، إذ ان هذه المعايير كانت تنطبق على موازين النجاء والفشل. فوجدت معايير جديدة لتلك الموازين (ما انزل النظام البعتي بها من سلطان) مما خلق هوة كبيرة بينها وبين الواقع الاجتماعي استطاع النظام الدموي ان يفلصها بوسائل التهريب والترغيب، وعند زوال تلك الوسائل بعد سقوط ذلك النظام ظهرت الهوة واضحة المعالم، لا بل ازدادت بحكم فضوح مبررات قيامها. ولذا فالمعالجة وللوهلة الاولى تبدو بحاجة إلى جهاز امني متطور البعدة والعدد، إلا ان هذا الجهاز ومع على هذه المشكلة، لان الاسباب المبررة لقيامها ما زالت قائمة واهم هذه الاسباب هي مشكلة البطالة وما يترتب عليها، فالكم الهائل من اعداد العاطلين عن العمل كان يخضع لادوات القمع ممثلة بمؤسسة مدوية ممنهجة.. ومع ذلك كانت الجريمة حاضرة في المناطق الأكثر فقراً وبعيدة، فكيف الحال وقد ازاد هذا العدد، ومارد جريمة اخرى (من المسرحين من الجيش والشرطة) عاشت لغة الحروب والموت وخضعت لمنظومة القيم التي اعداها النظام السابق ولفترات طويلة... فإذا كانت الحكومة جادة في ما تدعيه بان الوضع الامني وزيادة موجة الارهاب عائق امام قدوم الشركات الأجنبية للمساهمة في اعادة بناء العراق وتنشيط الحركة الاقتصادية ، فانها قادرة على وضع المعالجات الوطنية داخل البيت الوطني لحد من مشكلة الجريمة وهذه المعالجات لا تحتاج لأكثر من الصدق والجدية في ما يأتي:-

١- البدء في ترحيل ما يسمى بالعمالة الوافدة، وتحديد موقفها القانوني بما يخدم المصلحة الوطنية، إذ ان بقايا هذه العمالة تشكل اعدادا كبيرة استطاعت وفي زمن الحروب ان تحصل على فصر العراقيين في العمل، واستمر الحال على ما هو عليه ، حتى اصبح الكثير من العراقيين الكفاء يعملون اجراء لدى هؤلاء. ناهيك عما تشكله هذه البقية الباقية من خطر على الامن الداخلي، خاصة وان اغلبها عرفت بتعاملها مع الاجهزة وبمساهماتهم الاجرامية، التي هيأت لانتشار الكثير من المظاهر الغريبة على الثقافة والاخلاق العراقية.

٢-دعم المصارف التنموية ممثلة بالمصرف الصناعي والمصرف الزراعي بما يتلاءم وتقديم القروض المالية وبدون ارباح للمشاريع الصناعية والزراعية المعطلة أو الملتكنة في خططها الانتاجية . بشرط وضوابط تمنع التحايل . مقابل تشغيل تلك العمال والمزارع لاعاد معينة من العمال بما يضمن استمرار انتاجية تلك العمال والمزارع وحقوق العمال. لتفعيلا لجدية ومصداقية العمل ، تشكل لجان مراقبة ممن عرفوا بنزاهتهم من موظفي المصارف المنحة، تكون مهمتها مراقبة تلك المشاريع.

٣- تقديم الدعم المالي والقروض المصرفية لتنشيط القطاع السياحي والمصرف العقاري .

٤- ايجاد الحلول اللازمة لمشاكل ضحايا النظام السابق واهمها مشكلة السكن إذ يجب حصر واحصاء تلك العوائل التي يسكن الكثير منها في مباني حكومية وتسجيل اسماء العاطلين عن العمل من افراد تلك العوائل، لتشغيلهم في بناء مجمعات سكنية مقابل حصولهم على سكن في تلك المجمعات. ٥- صرف الاعانة الاجتماعية بما يتناسب والحد المعقول للمتطلبات الحياتية، للعوائل المتعففة. ان المعالجات التي يضعها السوسيولوجيون لهذه المشكلة، تندرج تحت الظروف الطبيعية التي تعيشها المجتمعات ، فمعالجة اسباب التفكك الاسري والتشرد واستثمار اوقات الشباب ومعالجة الهجرة غير المنظمة إلى المدن، والادمان، ومشكلات الطفولة، كلها تنصب في حل مشكلة انخفاض مستوى دخل الفرد وبالتالي الاستقرار المعاشي اما لا نود ذكرها علنا وهي للمعالجات البيابولوجية ، ومشكلتنا الان واضحة المعالم وكل ما نحتاجه هو الجدية في التنفيذ.